الحلقة (١٧)

٥- باب ما لا ينصرف أو باب الممنوع من الصرف:

وهذا باب طويل عريض، ولكنه لا يذكر هنا إلا لمخالفته العلامات الأصلية للإعراب فقط، وإلا فسيأتي له باب طويل جدا، ربما يستغرق في شرحه عددا من الحلقات، لكن سنذكر الآن إعرابه الذي خالف فيه الإعراب بالعلامات الأصلية، ونذكر متى يكون ذلك، لأنه ليس كل اسم ينطبق عليه هذا الحكم، بل لابد فيه من شروط، سنذكرها إن شاء الله تعالى، لكن بإيجاز كرؤوس أقلام.

تعريف هذا الباب: هو ما اجتمع فيه علتان من علل تسع، أو واحدة تقوم مقام علتين.

ما هو الصرف؟ الصرف هنا: هو التنوين، فإذا قيل هذا اسم ممنوع من الصرف أي لا ينون، وفيه حكم آخر وهو أنه بدل أن كان يجر بالكسرة صار يجر بالفتحة، يرفع بالضمة وينصب ويجر بالفتحة، ولا ينون في هاتين الحالتين، ممنوع من الصرف أي ممنوع من التنوين هذا حكمه الإعرابي.

أذكر لكم مثالا وأذكر الأمثلة التي تتعلق به:

مساجدُ المسلمين مكان للذكر والصلوات، فهنا (مساجدُ) اسم على صيغة منتهى الجموع ممنوع من الصرف.

بنيتُ مساجدَ كثيرة، مساجدَ هنا ما يقبل فيها (مساجداً) حتى لا تنون وهذه منصوبة بالفتحة لأنها مفعول به منصوب بدون تنوين.

صليت في مساجدَ كثيرة، في: حرف جر، مساجدَ: اسم مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه على صيغة منتهى الجموع، أو لأنه ممنوع من الصرف.

وإن الاسم الممنوع من الصرف يعود إلى أصله فيجر بالكسرة في حالتين:

- **الموضع الأول:** أن تدخل عليها (أل) مهما كان نوع (أل) سواء كانت زائدة أم معرفة أم كانت موصولة أو أي شيء آخر.

قال تعالى { وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ } دخلت عليها (أل) فعادت إلى أصلها فجرت بالكسرة.

وقال تعالى { كَالْأَعْمَى وَالْأَصَمِّ }، الأصمِ كلمة ممنوعة من الصرف لعلة سنذكرها فيما، بعد لكن لما دخلت عليها (أل) و(أل) هنا موصولة رجعت إلى أصلها فجرت بالكسرة.

وقال الشاعر: رأيت الوليد بن اليزيدِ مباركا، كلمة يزيد ممنوعة من الصرف في الأصل دخلت عليها (أل) وهي (أل) الزائدة وكيف زائدة؟ لأن كلمة يزيد معرفة فلم تستفد تعريفا من دخول (أل) عليها فصارت زائدة، ومع ذلك جاءت كلمة يزيد مجرورة بالكسرة، هذا هو الموضع الأول الذي فيه الاسم الممنوع من الصرف إلى أصله فيجر بالكسرة.

ولكن هل يعود إليه التنوين ؟ لا يعود إليه التنوين لأن أل والتنوين لا يجتمعان.

- **الموضع الثاني:** أن تكون الكلمة الممنوعة من الصرف مضافة إلى غيرها، اسمع إلى كلمة (أحسن) في آيتين كريمتين، مرة جرت بالفتحة، ومرة جرت بالكسرة، مع أنها ما تغيرت، وفي آيتين كريمتين، يعني في أفصح الكلام .

قال تعالى: {وَإِذَا حُيِّيتُمْ بِتَحِيَّةٍ فَحَيُّوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا } كلمة (أحسن) هنا مجرورة بالباء وهي ممنوعة من الصرف وجُرت بالفتحة لأنها ممنوعة من الصرف.

واسمع إلى كلمة (أحسن) في آية أخرى فترى أنها مجرورة بالكسرة قال تعالى "لقد خلقنا الإنسان في أحسنِ تقويم" ما الذي

صار في هذه الكلمة مع أنها ما تغيرت؟ الذي تغير أنها صارت مضافة، كلمة (أحسن) مضافة، و(تقويم) مضاف إليه، فلما صارت مضافة رجعت إلى أصلها فجرت بالكسرة.

هل يعود إليها التنوين؟ الجواب: لا، **ولماذا؟** لأنه لا يجتمع التنوين والإضافة، إذا جاء التنوين ذهبت الإضافة، وإذا جاءت الإضافة ذهب التنوين، وإذا دخلت (أل) على الكلمة ذهب التنوين، وإذا جاء التنوين ذهبت (أل)، لا يجتمعان.

قلنا الصرف هو ما اجتمع فيه علتان من علل تسع، أو واحدة تقوم مقام علتين، **فما هي هذه العلل؟**

العلل التي يمنع الاسم بسببها من الصرف فهي أحيانا يكتفي بعلة واحدة لكنها علة قوية تمنع الكلمة من الصرف، وأحيانا لابد من اجتماع علتين، بعض الشعراء أو النظام، نظموا العلل التسع في بيتين من الشعر، وبعضهم نضمها في بيت واحد، لكن نأخذ البيتين لأنهما أوضح وأسهل قال:

عدل ووصف وتأنيث ومعرفة   وعجمة ثم جمع ثم تركيب

والنون زائدة من قبلها ألف   ووزن فعل، وهذا القول تقريب

أما قوله (عدل) العدل هو أن تكون الكلمة معدولة، يعني كان لها أصل ثم عدلت إلى هذا الأصل، العدل يكون أحيانا في الأعلام وأحيانا يكون في الصفات، فأما الأعلام فوزن واحد وهو وزن (فُعَلْ)، إذا وقع العلم على وزن (فُعَلْ) فإنه يمنع من الصرف، مثل (عمر، زحل، جشم، قثم) وما شاكل ذلك، هذه ألفاظ بعضهم يحصرها أو يعدد هذه الأعلام التي وردت عن العرب على وزن (فعل)، فيقول: إنها ثلاثة عشر علما، كل واحد جاء منها على وزن (فعل)، فهو حينئذ ممنوع من الصرف لعلتين ما هما: العلمية والعدل.

فالعدل يكون أحيانا مع العلمية وأحيانا يكون مع الوصف، وأما الوصف فيما كان من الأعداد على وزن (مفعل) أو على وزن (فعال)، بعضهم يجعلها إلى العدد رقم أربعة، يعني (أحاد وموحد) (ثناء ومثنى) (ثلاث ومثلث) (رباع ومربع)، وبعضهم يضيف إليها الخمسة والستة وبعضهم يوصلها إلى العشرة، فيقول (عشار ومعشر) يدخل في ذلك، هذا نوع من الوصف الذي دخل فيه العدل، فيقال إذا منعت كلمة مثنى أو ثلاث أو رباع فما العلة في منعها؟

نقول الوصفية والعدل، نستشهد بقوله عز وجل "أولي أجنحة مثنى وثلاث ورباع" ثلاث معطوفة على مثنى، **ومثنى** صفة لأجنحة، وأجنحة مجرورة، فمثنى مجرورة بفتحة مقدرة لأنها ممنوعة من الصرف، وثلاث معطوفة ومجرورة بفتحة ظاهرة عليها، ومثلها كلمة رباع أيضا.

أيضا من الوصف والعدل كلمة (أخر) يقول مررت بنسوة أخر وقال تعالى {فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ} أيام مجرورة وأخر صفة لها، ومع ذلك جاءت مجرورة بالفتحة نيابة عن الكسرة، وهذا عدل، والوصف سيأتي إن شاء الله.

قوله (**وتأنيث**) التأنيث نوعان:

١- نوع من التأنيث يحتاج إلى علة واحدة فقط، وهو المؤنث بألف التأنيث الممدودة وبألف التأنيث المقصورة،

مثل: (حمراء وصحراء) هذه ممدودة، (وليلى وحبلى) مقصورة، فأما الممدودة فتظهر عليها الحركة، أي حركة جرها بالفتحة، وأما المقصورة فإنها تكون مختومة بالألف والألف لا تظهر عليها الحركة أصلا.

٢-المختوم بالتاء، أو العلم المؤنث، هذا لابد له من أمرين:

أ- أن يكون علماً   ب- وأن يكون مؤنثا

سواء كان تأنيثه لفظيا أم معنويا، أم لفظيا ومعنويا، لكنهم يشترطون فيه شرط زائد وهو أن يكون زائد على ثلاثة أحرف، أو مكون من ثلاثة أحرف وسطها متحرك، وإلا فلا يمنع من الصرف، أو يجوز فيه الوجهان مثل كلمة (هنْد) هذه ثلاثية، يجوز

أن تمنعها وأن تصرفها.

وكلمة (سحَر) هذه ثلاثية، لكنها محركة الوسط فتكون ممنوعة من الصرف.

كلمة (فاطمة) ممنوعة من الصرف لأنها مختومة بالتاء، ومكونة من أكثر من ثلاثة أحرف وعلم.

كلمة (سعاد) ممنوعة من الصرف لأنها مؤنثة معنويا، وعلم، وزائدة على ثلاثة أحرف.

كلمة (طلحة) ممنوعة من الصرف لأنها مختومة بالتاء، وعلم، وزائدة على ثلاثة أحرف.

قوله "ومعرفة وعجمة" المقصود بمعرفة أي علم، والمقصود بقوله "وصف" سيأتي بيانه إن شاء الله.

وقوله"وعجمة" كي يمنع الاسم من الصرف يجتمع أمران: ١) العلمية ٢) العجمة؛ بشرط أن يكون العلم هذا الأعجمي علما عند العجم أيضا، مثل إبراهيم وإسماعيل وإدريس، وقيل إن أسماء الأنبياء كلها ممنوعة من الصرف، ما عدا ستة منها: محمد صلى الله عليه وسلم وشعيب وصالح ونوح وهود ولوط، عليهم الصلاة والسلام.

قوله "ثم جمع" المقصود بالجمع صيغة منتهى الجموع وهذه تكفي علة واحدة وقد مثلت لها قبل بكلمة مساجد.

وتعريف صيغة منتهى الجموع: هي كل جمع ثالثه ألف بعدها حرفان، أو ثلاثة أحرف وسطها ساكن.

مثالها: "مساجد" و"مصابيْح" فهذه لا تحتاج إلى علة ثانية، بل تمنع من الصرف مباشرة لعلة واحدة وهي صيغة منتهى الجموع.

قوله "ثم تركيب" المقصود هنا بالتركيب هو التركيب المزجي مثل "بعلبك" و "حضرموت" لكن هذه يشترط فيها مع التركيب: العلمية.

فتقول: "سافرت إلى حضرموتَ وإلى بعلبكَ" فتجرها بالفتحة نيابة عن الكسرة ولا تنونها.

قوله "والنون زائدة من قبلها ألف" هذه أحيانا تكون مع الوصفية وأحيانا مع العلمية مثل "عثمان وسلطان" فهاتان الكلمتان تمنع من الصرف لعلتين: ١) العلمية ٢) زيادة ألف ونون، وكلمة "غضبان وريان وعطشان" تمنع من الصرف لعلتين: ١) الوصفية ٢) زيادة ألف ونون.

قوله "ووزن فعل" وزن الفعل يكون في مسألتين:

١- إما مع العلمية ٢- إما مع الوصفية

فوزن الفعل الذي يكون مع الوصفية وزن واحد فقط وهو وزن "أفعل" مثل "أحمر وأخضر وأعرج أحسن" وهكذا فهذه فيها وصف وفيها وزن "أفعل".

لكنهم يشترطون أن يكون مؤنثه على وزن فعلاء مثل "أحمر" مؤنثه حمراء على وزن "فعلاء" وأعرج عرجاء وهكذا.

أما ما كان على وزن الفعل من الأعلام فهذا فيه تفصيل كثير، لكننا نوجز الحديث فيه.

فالعلم الذي على وزن الفعل أنواع: أحيانا يمنع من الصرف، وأحيانا لا يمنع من الصرف، فكيف نعرف ذلك؟ إن كان هذا العلم على وزن يختص بالأفعال فإنه يمنع من الصرف، والوزن الذي تختص به الأفعال كثير منها:

١- وزن الفعل المبني للمجهول مثل "ضُرب وهُزم وجُعل" وما شاكلها فهذه مبنية للمجهول أو مبنية للمفعول، هذه كلها ممنوعة من الصرف لأن هذه الكلمة علم على وزن فعل مبني للمجهول، وهذا الوزن لا يأتي في الأسماء، مثاله لو سمي شخص بـ "جُعل" فنقول إن هذا الاسم ممنوع من الصرف.

٢- وزن (انفعل) ووزن (افتعل) ووزن (استفعل): فلو سمي شخص بـ (انطلق) فهذا الوزن يختص بالأفعال ولا يأتي في الأسماء، فيجب حينئذ أن يكون ممنوعا من الصرف، وكذا لو سمي شخص (اقتدر) فإنه يمنع من الصرف، لأنه علم وعلى

وزن اختص بالأفعال، وكذلك لو سمي شخص باسم مبدوء بالهمزة والسين والتاء (استـ..) فإنه يمنع من الصرف؛ بسبب العلمية ووزن الفعل، ولذا يمنع الاسم من الصرف لعلتين العلمية ووزن الفعل.

٣- يمنع من الصرف للعلمية ووزن الفعل أن يكون مبدوءا بزيادة تكون مختصة بالدخول على الأفعال أي تبدأ بها الأفعال، أو لها معنى في الأفعال، وليس لها معنى في الأسماء، وذلك نحو: أكرم وأحمد هذه مبدوءة بالهمزة، فإذا كان فعلا مضارعا مبدوءا بواحد من هذه الأحرف الأربعة: الهمزة، والنون، والياء، والتاء، فإنه يمنع من الصرف لأنه مبدوء بزيادة لها معنى في الأفعال وليس لها معنى في الأسماء، ولذلك يقال إنه ممنوع من الصرف للعلمية ووزن الفعل، مثل (يزيد ـ تغلب ـ يشكر) هذه كلها ممنوعة من الصرف.

٤- أيضا مما يختص من الأوزان بالأفعال نحو (شمَّر) أو ما شاكله مما كان على وزن "فعّللا" يوجد في الأسماء، فإذا سمي شخص بـ "شمّر" على وزن فعّل، فإنك تمنعه من الصرف.

وهذا كلام موجز لأن الممنوع من الصرف طويل جدا، ولكل فقرة من الفقرات التي ذكرناها في قول الناظم

عدل ووصف وتأنيث ومعرفة وعجمة ثم جمع ثم تركيب
والنون زائدة من قبلها ألف ووزن فعل، وهذا القول تقريب